قتلُ القتيل

ياسل طلوزي

متى يصبح العدوّ إنسانًا؟ عندما يقرّر الانسحاب من أرض المعركة. آنذاك تنقلب المواجهة رأسًا على عقب، تتكّس البنادق، ويتوقّف الرصاص، ويسمح للخصم بالمغادرة، ولا بأس أن تساعده في جمع متعلّقاته وإخلاء قتلاه وجرحاه؛ لأن شروط الحرب تغيّرت، وتحوّل العدو من هدفٍ لانتزاع الحياة منه إلى هدف للحفاظ على حياته. على هذا النحو، تعلّمنا أخلاق الفرسان. ألّا تطعن عدوّك في ظهره إن أداره لك، بل دعه ينسحب بسلام، واترك له بقايا من هيبته التي مرّغتها الهزيمة، فهو، في آخر المطاف، إنسان يستحقّ الرحمة عندما يتخلّى عن غطرسته.

لم يقل هذه العبارات أفلاطون صاحب المدينة الفاضلة، بل قالها فرسانٌ منتصرون على مرّ الزمان، وتحدّثت به الأديان، غير أن «داعش» التي ابتكرت دينًا مخالفًا لكل الشرائع تأبى إلّا أن تبرز وجهها القبيح في لحظات النصر، لتفسد كلّ شيء. فعلت ذلك في نيويورك، عندما كان الشعب الأفغاني يحتفل بتحرير أرضه من الغزاة، فارتأت «القاعدة» التي تناسل من وحشيتها تنظيم «داعش» لاحقًا أن تقتل 2977 مدنيا أميركيًا، وتصيب أكثر من ستة آلاف آخرين بتفجيرات نيويورك في 11 سبتمبر/ أيلول 2001. وفعلت في العراق عندما حوّلت بوصلة مقاومة الغازي الأميركي إلى حربٍ طائفية ضدّ سائر الملل الأخرى، فارتكبت أبشع المجازر ضدّ الجميع؛ شيعة وإيزيديين ومسيحيين، بل استهدفت كل من ينتقد وحشيتها من الطائفة السنية، فقدّمت المقاومة التعاطف الشعبي معها، وأصبح الاحتلال ملجأ الهاربين من ظلم ذوي القربى. وفعلتها في سورية، عندما عسكرت الثورة الشعبية، وحوّلتها من تظاهراتٍ تستقطب تعاطف العالم إلى احتفالات لجزّ الرؤوس، بمشاركة أضرابها من أصحاب اللحى المريبة الذين تقاطروا من أربع جهات الأرض، بحجة نصرة الشعب السوري ضدّ طاغيته، وتناسوا طغاتهم، فاختلط الحابل بالنابل، وأوصلوا بعض الشعب إلى مرحلة الندم على عهد الطاغية الذي خرجوا عليه، وأثاروا القبول به والهتاف بحياته على قاعدة «أهون الأمرَين».

وها نحن أمام الطبعة، غير الأخيرة بالتأكيد، من ممارسات «الدعشنة» الجديدة، مسرحها مطار كابول، ومشاهدوها عالم عربي وإسلامي وأممي رأى في «كركبة» المحتلّ، وهو يغادر أرض أفغانستان مذمومًا مدحورًا، انتصارًا لكل الشعوب المبتلاة بالغزو والهيمنة والغطرسة الأميركية. فلماذا أبت «داعش» إلّا أن تفسد هذه البهجة العظيمة، عندما قرّرت أن تمارس واحدة من أفعالها الوحشية ضدّ جنود مندحرين، يجمعون هزيمتهم في حقائبهم ليرحلوا عن بلاد استباحوها عشرين عامًا؟ ألم يولّ الخصم الأدبار، وينكّس سلاحه ويدير ظهره إيذانًا بترك ساحة المعركة، فلماذا يُطعن من الخلف؟ أليست خسّة أن تقتل منسحبًا ألقى سلاحه، أو بالأحرى أن تقتل «قتيلًا» في كرامته وغروره؟

أيّ «انتصار» يبحث عنه انتحاريو «داعش» عندما يفسدون انتصارات الآخرين الذين كسبوا تعاطف العالم. ألا يشعرون بأنهم يفجّرون بهذا الفعل صورة المقاوم الذي مزّع أنف المحتل بالوحل، وأنهم يمنحون احتلاله السابق شرعيةً متأخرةً لم يستطع الحصول عليها عشرين عامًا؟ ثم إن من شأن هذا الفعل الشنيع أن يخدش صورة انتصار غزّة في عيون العالم الغربي الذي بدأ يشهد تحولات في نظرته إلى إسرائيل بوصفها محتلًا عنصريا، فالغرب يميل دائمًا إلى التعميم، كأن يقول: «كلّ المسلمين متوحشون». أخيرًا، ربّ قائل إن أسلوب الطعن من الخلف هو من شيم العقيدة العسكرية الأميركية نفسها، فقد اعتادت إيقاع أشد أنواع الأذى بالخصم المدحور، على غرار ما فعلته في مجزرتها بحق الجيش العراقي المنسحب من الكويت سنة 1991. فحوّلت الطريق الممتد من البصرة إلى بغداد طريقًا للموت، كما أطلق عليه الإعلام آنذاك، وعلى أميركا، من ثمّ، أن تتمرّغ من الكأس التي أذاقت الآخرين مرارتها، غير أن هذا القول مردودٌ على من يتشدّق به، وأترك للمهاتما غاندي وحده أن يجيب: «لا نكسب معاركنا بمقدار ما نقتل من خصومنا، بل بمقدار ما نقتل في نفوسنا الرغبة بالقتل».

طالبان وكلفة الانتصار

محمد أبو رمان

تكشف، بوضوح شديد، تصريحات قادة حركة طالبان، بخاصة الجناح المعتدل بقيادة رئيس المكتب السياسي، عبد الغني برادار، والناطق باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، أنّ «طالبان» تعمل جاهدة على تقديم رسائل «طمأنة» للغرب، تؤكد فيها أنّ تجربتها المقبلة في الحكم لن تكون شبيهة بالتجربة السابقة (1996 - 2001). وقد صدرت إشارات في الاتجاه نفسه؛ مثل المفاوضات مع قيادات أفغانية معارضة للحركة ومحترمة معها (مثل حامد كرزاي، وعبد الله عبد الله، وقلب الدين حكمتيار)، فضلاً عن تأكيدها أنّها ستلتزم بحقوق الإنسان، مثل تعليم الفتيات وحرية الإعلام... إلخ.

أي نموذج نتوقع أن تقدّمه «طالبان الجديدة» في الحكم؟ وهل فعلاً تغيرت الحركة، أم أنّ الخطاب الحالي مجرّد تكتيك سياسي لتتجنب حصاراً وعداءً دولياً، وشراءً للوقت، إلى أن تسيطر على الحكم بصورة كاملة ونهائية؟ لا يوجد جواب بسيط ومطلق على هذه التساؤلات، إنما أجوبة متعددة ونسبية! فالحركة ليست نسخةً عمّا كانت عليه سابقاً، بكل تأكيد، وتعلّمت دروساً مهمة، وتطوّرت سياسياً وفكرياً، وهنالك جيل جديد له آراء ومواقف مختلفة. ومن ذلك، على سبيل المثال، العلاقة مع الجهادية العالمية، بخاصة تنظيم القاعدة. ومعروفٌ أنّ التفاهمات بين «طالبان» والأميركان في الدوحة ركّزت على تعهد الحركة بألا تستخدم أراضيها ضد المصالح الأميركية والغربية. «القاعدة» يدرك ذلك تماماً، ولن يذهب إلى إحراج الحركة أو وضعها في مأزق كما حدث في 11 سبتمبر/ أيلول 2001، عندما كان «القاعدة» سبب خسارة الإمارة والسلطة.

على صعيد نظام الحكم، في حال نجحت «طالبان» في إحكام سيطرتها تماماً على البلاد أو على أغلب الأراضي، فإنّها لن تقدّم نموذجاً يتجاوز تطبيق الشريعة الإسلامية، في إطار المدوّنة الفقهية التراثية، مع الحفاظ على الصيغة القبلية في الحكم، في أفضل الحالات، لأنّ بنية الحركة الأيديولوجية والتنظيمية لا تسمح بأكثر من ذلك، على الأقل على المدى القريب، فهنالك تيار أيديولوجي وجناح عسكري يمثلان البنية الصلبة في الحركة، ويبشّران بنشوة الانتصار اليوم، ولن تمر أي تغييراتٍ جوهريةٍ وتحولات من بين أيديهم.

المساحة التي يمكن أن يتشكّل فيها النموذج الجديد في الحكم لـ«طالبان» تبدأ من استعادة النموذج السابق في الحكم، مع تعديلات طفيفةٍ في موضوعات تعليم المرأة والعلاقة مع الآخرين، والحرص على حفظ مصالح الدول الغربية وعدم الاصطدام معها. وكذلك الأمر في العلاقة مع دول الجوار (بخاصة، روسيا والصين وباكستان). وربما في أفضل الحالات يصل النموذج إلى تقديم نظام حكم أكثر مرونة، ويفتح مساحة جزئية ومحدودة للحريات العامة، وربما لتداول السلطة في إطار ضيق. أمّا الوصول إلى النموذج الإيراني (الديمقراطية الدينية) فهو سيناريو أعلى من المؤشّرات الواقعية لخطاب الحركة وبنيتها التنظيمية والأيديولوجية.

على الأغلب، سينجح الحكم الجديد في نسج علاقاتٍ خارجيةٍ أفضل، من المرحلة السابقة، وتجنّب، غالباً، عقوبات شديدة أو حروب مباشرة، لكن تبقى الأزمة الكبرى والتحدي الحقيقي أمام هذه الحركة تفصيل صيغة واقعية من الحكم. وتبدو المفارقة هنا أنّ العامل الذي مكّنت الحركة من البقاء والصمود وتحقيق الانتصارات العسكرية سابقاً هي العوامل نفسها التي ستشكل لاحقاً التهديد الأكبر لها وهي في الحكم، سواء كانت الأيديولوجيا الدينية الصلبة أو البنية التنظيمية المتماسكة. وإذا ما أفرز الحراك داخل الحركة التمسّك بالبنية الأيديولوجية والتنظيمية على حساب البراغماتية والمرونة والواقعية، فإنّ النتيجة هي دخول الحركة في أزمةٍ حقيقيةٍ مع الداخل الأفغاني والاصطدام به.

السلطة إذ توحّد الفلسطينيين ضدها

لميس اندوني

شهدت رام الله، أخيراً، حملة اعتقالات جديدة مشينة وغير مفهومة، طاولت مثقفين وأكاديميين ونشطاء، غالبيتهم ممن أمضوا حياتهم في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، لمشاركتهم في مسيرة تطالب بالقصاص من مرتكبي جريمة قتل نزار بنات من المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية. صحيحٌ أن التوقيفات لم تدم أكثر من أيام (أو ساعات في أحدها)، لكنها قطعاً غير مشروعة، تعمّدت إهانة المحتجزين وفرض الخنوع على منتقدي السلطة الفلسطينية.

النتيجة عكسية، فالسلطة في سياساتها وانتهاكاتها الأمنية تستفز شرائح صامتة، بل مؤيدة لها، وتعزل نفسها عن الجميع، فيما عدا الدوائر التي لا تتصرف قيادتها كحاكم مستبد فحسب، بل تساهم أيضاً في تدمير حركة فتح، وتستغل شباباً انضموا إلى الأجهزة الأمنية لتكون وظائفهم فيها مصدر أرزاقهم، وليس بحق جلادين لرفاقهم وللشعب الفلسطيني. المحزن أنّ في قوات الأمن أسرى سابقين، تحرّر بعضهم قبل أشهر أو عام، وبعض منهم أصيب بجروح في مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، تحت شعار الدفاع عن السلطة وحركة فتح والمشروع الوطني الفلسطيني.

المشهد سوريالي مرعب في معانيه وتداعياته، إذ يُقمّع حماة المشروع الوطني الفلسطيني ويُوقَفون ويُسجَنون ويُعتدى عليهم من شباب وشابات من أجهزة الأمن، وأغلب هؤلاء عناصر في حركة فتح، يتعاملون بقسوة مع من شاركوهم تجربة الأسر وكانوا معهم في صفوف المقاومة الشعبية في عدة مناطق فلسطينية، رفضاً لمصادرة الأراضي وتهديم البيوت وتهجير أهلها. والحديث هنا ليس عن ماضٍ لأفراد الأجهزة الأمنية، بل عن حاضرهم، وهذا ما يجعل الاعتقال أكثر إيلاماً على الموقوفين أنفسهم، فيما تعتقد القيادة أنها تحقق انتصارات وهمية.

ما نراه الآن تعميقٌ للشق العمودي وزيادة في تفتيت المجتمع الفلسطيني، فمساءلة الأجهزة الأمنية تحت الاحتلال تجعل كل فردٍ بل كل ناقد مشروع شهيداً أو شهيدة. يقال إن الثورة تأكل أولادها، في هذه الحالة من صادر الثورة يجعل النظام القائم يدمّر أبناء الثورة، موالين ومعارضين، فتحويل أفراد الأجهزة إلى أدوات تحصين للقيادات المتنفذة جريمة بحقهم، وليس بحق ضحايا القمع والتنكيل. وفي حال نزار بنات، التعذيب الهمجي حتى القتل، فكيف كان ممكناً ضربه بالة حديدية على رأسه، لمن هذا الانتقام ومَمّن؟ من أين جاء الغضب الكامن في نفوس معذّبيه، وهم ليسوا أكثر من أدوات، قد يكون بينهم شقيق شهيد أو أسير، لمصلحة شخصية تافهة وشابة، وعابرة للأجيال تتجاوزها، السلطة الفلسطينية الهروب من مسؤوليتها في جريمة قتل نزار بنات، على الرغم من أن المجتمع الفلسطيني يعطيها الفرصة تلو الأخرى، ربما لأن هناك خوفاً من تداعيات سقوطها وعودة الاحتلال الإسرائيلي المباشر، وربما لأن هناك شعوراً بحالة أسر جمعية، فمن سيدعم الشعب الفلسطيني، حين تكون الدول العربية كلها مكبّلة، والشعوب ترزح تحت ثقل انهيارات اقتصادية واستبداد مرئي وغير مرئي ونُظُم مطبعة وذليلة تنفر من الشعب الفلسطيني والشعوب العربية. لذا نرى مسيرات سلمية ومطالبات حقوقية، لأن في ذهن كل فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أن أي انتفاضة ضد السلطة ليست مضمونة النتائج الطيبة، حتى حركة حماس التي لم تقصّر في كبح الحريات، وفي اللجوء إلى الاعتقالات والتعذيب، لا تشجع عليها، وربما التردد من الانتفاضة ضد كليهما هو الخوف من حرب أهلية.

الحقيقة أنّ الشعب الفلسطيني أنضج بكثير من قيادة مترهلة أصبحت ترى في استمرار اتفاقيات أوسلو، المنتهية أصلاً، ضماناً لاستمرارها، ولا تابه بتبعات انتهاكاتها واستهتارها. ولكن على السلطة ألّا تستكين لما تعتقد أنه غياب خيارات أخرى للشعب الفلسطيني، إذ إنها تدفع الوضع إلى الانفجار، خصوصاً أن ما نراه، أن قيادات فلسطينية قديمة وشابة، وعابرة للأجيال تتجاوزها، الشعبي، وارتفعت حدّة الاحتجاجات والإضرابات التي مسّت جل القطاعات.

كان طبيعياً أن تنخرط أحزاب وقوى ما بعد الثورة في صراعات غير واعية من أجل السيطرة على دواليب الدولة ومفاصلها، في غياب مشروع دولةٍ متفق عليه يجمعهم. وفي ظل انهماك العالمين، الشرقي والغربي، بمواجهة مخاطر الوباء، وتراجع مستوى الاهتمام بنقل قيم الديمقراطية إلى أدنى درجة في سلم أولويات الدول الغربية، وجد قيس سعيّد الظروف مناسبة لاتخاذ قرارات ضرورية.

وإذا كانت الظروف الحالية مواتيةً للإقدام عليها، هل تسمح له بوقف حالة التردّي والتدهور، أو سوف ينتقل إلى تغيير النظام ليصبح رئاسياً؟ وهل يمنع من أن يتحوّل النظام الرئاسي إلى مركزي تسلطي. وتبعا لذلك، يعيد إنتاج ظروف مازق العنف والفوضى وشروطه في المستقبل؟

(أستاذ جامعي جزائري)

كاريكاتير فهد

سياسات قيس سعيّد وشروط ثورات العنف؟

عبدالله راقدي

أثارت قرارات الرئيس التونسي، قيس سعيد، إقالة الحكومة وتجميد عمل البرلمان وتوليه إدارة المسؤولية التنفيذية لشؤون الدولة التونسية، جدلاً كثيراً تباين بين الرضا، واعتبارها بمثابة انقلاب على الشرعية وتراجع عن مكتسبات الديمقراطية التي جاءت بها ثورة الياسمين في 2011. وعلى هذا النحو أيضا، من الضروري أن نثار أسئلة بشأن تبعات ذلك على مستقبل نظام ما بعد الثورة واستقرار تونس: هل يتم التراجع عن النظام البرلماني في اتجاه تبنّي النظام الرئاسي؟ وهل تسمح القوى التي ساهمت وساعدت في الثورة بالتخلي عن مسعى الدمقرطة؟ وهل ينجرّ عن تبنّي نظام رئاسي التحول نحو حكم يتّسم بالتسلط والاستبداد، بما يساهم في إعادة توفير شروط الرفض والثورة؟

.. قبل تولي قيس سعيد الرئاسة في تونس في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، كتبت مقالين في صحيفة «رأي اليوم». الأول في 14 أكتوبر 2019: «هل يسترد الرئيس قيس سعيد النسخة القذافية الجديدة؟» تضمن أن سعيّد، من خلال خطابه، معادٍ صراحة للأحزاب والنظم الحزبية، ويتبنّى فكرة أن السياسة تصنعها الجماهير من خلال العلاقة المباشرة معها في القاعدة، وهذا بانتخاب مجالس محلية يكون لها تمثيل في المجالس الجهوية ومجلس النواب، وهو أقرب إلى مبادئ نظام القذافي، القائم على اللجان الشعبية المحلية والمؤتمر الشعبي العام. ونشر المقال الثاني في 21 أكتوبر 2019: «انتخابات الجزائر 1991 وانتخابات تونس 2019، سباق متشابه وإخفاق محتمل»، توقع أن تصل التجربة الديمقراطية التونسية إلى الطريق المسدود. وخلاصته: «في ظل افتقاد الرئيس قيس للوسائل والأدوات التي تمكّنه من تجسيد أفكاره وتصوراته في الإصلاح والتغيير بما يساهم في تحقيق آمال وتطلعات شعبه (لا سيما فئة الشباب)، ستدفع الأحداث في تونس، بعد أن يشعر الرئيس أنه وصل إلى ما يراه طريقاً مسدوداً، وبعد أن يقدّم لائحة اتهامات ضد الأحزاب، ويشكو المنظومة التي جاءت بها ثورة الياسمين، سيتحرّك الشعب الذي ليس لديه ما يخسره بعد أن تتفاعل الأحداث في اتجاه حصول ثورة ثانية عنوانها: فليحيَ الشعب التونسي وعيره حكم الرئيس الزعيم القائد المنقذ». وقد تقادى المقال الجوانب القانونية لقرارات الرئيس، وركّز على مشروعية القرارات والسياسات، من دون الالتفات إلى مسألة الشرعية التي اكتسبها أولاً من انتخابه بحرية ونزاهة. في ضوء ذلك، أرى أن قرارات إقالته الحكومة وتجميده عمل البرلمان ورفعه الحصانة عن النواب ومباشرته مقاليد السلطة التنفيذية كانت مبرّرة، بالنظر إلى الوضع الذي آلت إليه تونس ما بعد الثورة، وبتعبير السيد الرئيس «مخاطر تهدّد تونس».

لقد تحوّل البرلمان، رمز الديمقراطية، إلى ساحة تجاذب أيديولوجي حادّ وعقيم بين مشروعين متناقضين، إسلامي/ علماني، وتمادت الأحزاب في صراعاتها المستنزفة، في ظل انتشار وباء كورونا وعجز السلطات على مكافحته.

وفضلاً عن سوء التسيير والإهمال الذي مسّ المؤسسات الحكومية، نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة والفقر، ازداد السخط الشعبي، وارتفعت حدّة الاحتجاجات والإضرابات التي مسّت جل القطاعات.

كان طبيعياً أن تنخرط أحزاب وقوى ما بعد الثورة في صراعات غير واعية من أجل السيطرة على دواليب الدولة ومفاصلها، في غياب مشروع دولةٍ متفق عليه يجمعهم. وفي ظل انهماك العالمين، الشرقي والغربي، بمواجهة مخاطر الوباء، وتراجع مستوى الاهتمام بنقل قيم الديمقراطية إلى أدنى درجة في سلم أولويات الدول الغربية، وجد قيس سعيّد الظروف مناسبة لاتخاذ قرارات ضرورية.

وإذا كانت الظروف الحالية مواتيةً للإقدام عليها، هل تسمح له بوقف حالة التردّي والتدهور، أو سوف ينتقل إلى تغيير النظام ليصبح رئاسياً؟ وهل يمنع من أن يتحوّل النظام الرئاسي إلى مركزي تسلطي. وتبعا لذلك، يعيد إنتاج ظروف مازق العنف والفوضى وشروطه في المستقبل؟

(أستاذ جامعي جزائري)

> سوف يصل سعيّد إلى هندسة نظام رئاسي مركزي قوي، يستند إلى قيم الولاء والزبونية

الدرس الأفغاني... أبعد من التحليل الاستعماري

سمير الزبن

اعتماد التحليل الاستعماري في قراءة الوضع الأفغاني القائم اليوم يجعل هذا الواقع ممتنعاً على الفهم. لذلك، يجب تجاوزه، والنظر إلى السلوك الأميركي في أفغانستان وغيرها من البلدان، بوصفه سلوكاً ما بعد استعماري. وهذه النظرة تجعلنا نتجاوز تحليل هذا الوضع بمعيار النصر والهزيمة التي تغطي على المشهد الأهم في السلوك الأميركي، القائم على التخلي، في التعامل مع القضايا المطروحة على العالم وعليها دولة كبرى وقاطرة العالم وآكبر المتحكمين فيه.

لم تهزم حركة طالبان الولايات المتحدة في أفغانستان، ولم يكن هذا سبب خروج الولايات المتحدة من أفغانستان، وتشبيه ما جرى في أفغانستان أخيرا بالخروج الأميركي من فيتنام في أواسط السبعينيات خادع. مفتاح ما جرى تصريح الرئيس الأميركي، جو بايدن، أن مهمة الولايات المتحدة في أفغانستان «لم تكن أبدًا بناء الدولة» و«لم نسع إلى خلق ديمقراطية مركزية في أفغانستان، بل مواجهة الإرهاب»... يفسّر هذا الوضوح في تصريح الرئيس السياسة الأميركية في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، حتى أنه يفسّر، إلى حد كبير، السلوك الأميركي في أفغانستان منذ دخول الجيش السوفييتي إليها في نهاية 1979، فقد وجدت فيه الولايات المتحدة الفرصة المواتية في تلقين السوفييت درسًا، يشبه الدرس الذي تعرّضت له الولايات المتحدة قبلها بسنوات في فيتنام. وقد عُرفت الحرب الروسية في أفغانستان في وسائل الإعلام الغربيّة باسم «حرب فيتنام السوفييتية» أو «مصيدة الدب». كان للولايات المتحدة هدف وحيد، في ظل الحرب الباردة بين القطبين في ذلك الوقت، هزيمة الجيش السوفييتي هناك، ولم تكن طبيعة الأداة مهمة، لأن أفغانستان هي موقع للصراع فقط، ولا أهمية لها من دون وجود السوفييت وإذلالهم. ولم تتورّع الولايات المتحدة على إطلاق صفة «مقاتلي الحرية» على الإسلاميين الذين يُرسلون إلى أفغانستان من كل العالم، مع أن كثيرين منهم كانوا أبناء تنظيمات إرهابية في البلدان التي جاؤوا منها، وتسهل لهم الطرق إلى هناك، وتزودهم بالأسلحة، لمقاتلة عدوهم/ عدوها الاتحاد السوفييتي، ولم تكن لديها مشكلة في توظيف الدين، وتصوير المعركة معركة بين الكفر والإيمان، انهزم الجيش السوفييتي في أفغانستان 1989 وخرج منها، وانهار الاتحاد السوفييتي وانهار معه عالم القطبين، وتربّعت الولايات المتحدة وحيدة على عرش العالم.

لم تكن للولايات المتحدة التي حدّدت العالم كله مجالاً لمصالحها الحيوية، أي مصالح في أفغانستان بعد هزيمة الجيش السوفييتي فيها. لذلك، تركت البلد للمجموعات المسلحة التي قاتلت السوفييت، لتتقاتل في ما بينها من أجل السلطة. ووجد المقاتلون العرب الذي قاتلوا في أفغانستان أنفسهم على أرضه بدأ يأخذ زمام أمور إنشاء قيادات جديدة. فهيّأ إيار الماضي، وإن خفتت في اشتعالها، كانت ميداناً لتفاعل جماهيري، بدأت بصقل خبرات جيل جديد، منهم من تخرّج من جامعات عالمية، ومنهم من أظهر إبداعاً في التفكير والتعبير، ووعياً بالقانون الدولي والحقوق، متمسكاً بالرواية الفلسطينية والفكر التحرري. فهناك قيادات تتشكل على أرض فلسطين وداخلها، لكن ثقل الداخل يبقى في هذه المرحلة أساس تشكيل نواة لتاطير العمل الفلسطيني.

قد لا تعي السلطة أو لا تعترف بأنّ إصرارها على مواجهة مثقفين وأكاديميين ومناضلين ونقابيين من كل الأجيال سيدفع في تسريع بروز قيادة قادرة على تحدّي الاحتلال ورفض خنوع السلطة، بل تحدّيه، فالمقاومة بكل أشكالها هي مصدر الشرعية. ولكن يبدو أن السلطة انتعشت باهتمام إدارة الرئيس بايدن، الحريص على بقائها، بغرض ضبط الشعب الفلسطيني، فأصبحت أكثر صفاقةً بتحدي الشعب الفلسطيني. ولكن من غير المفهوم على من تتكئ السلطة وتزداد وقاحتها؟ تخدع نفسها بالأوهام تبريراً للإمعان في تجاوزاتها بأنها تشعر بانتهاء مدّتها، فتزداد شراسة ضد من خدم في صفوفها؟

عودة إلى وعي الشعب الفلسطيني، فإنّه لم يهتف أي من المعتقلين بسقوط السلطة، ليس خوفاً منها، ولا خوفاً على امتيازات، وإنما واقع الاحتلال يفرض التفكير بتروٍّ، وذلك يستدعي الإسراع في تأسيس جبهة عريضة لها جذور شعبية، وهذا لم يتحقق، لكن التطورات منذ هبّة أيار تجعله قابلاً للتحقيق، والخشية أن تضيع الفرصة، ولا يمكن أن يكون هناك تراكم للتجربة، أو تحقيق تراكمية نضالية من دون تاطيرها في جبهة وطنية، لا تطرح نفسها بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية، بل تنبئ بوعي جديد، تنبثق منها قيادة جديدة للمنظمة، الأمر الذي يتطلب توسيع التفاعل مع فلسطينيي الخارج والفعاليات المشتركة على شكل ندوات، بل على شكل عصف ذهنية التفكير بشكل مؤسّسي، لمواجهة مرحلة تسارع شرسة للمشروع الصهيوني.

ما ثبت ويثبت يومياً، أن صبر الفلسطيني على السلطة مردّه أن الشعب الفلسطيني لا يريد اقتتالاً داخلياً يخدم الاحتلال الصهيوني، لكنه قادر على الرد، والرد جاء سلمياً وفورياً، لكنه ذو مغزى كبير. ففي أول انتخابات بعد الاعتقالات، فازت ناديا حبش، التي كانت ضمن المعتقلين المفرج عنهم، في مسيرة 5 يوليو/ تموز، بمنصب نقيب المهندسين الفلسطينيين، في رسالة واضحة إلى قيادة السلطة، بأن الشعب الفلسطيني بدأ بفرز قادة جدد، وتستحق السلطة الشكر على ذلك، فهذه ليست سوى البداية.

(كاتبة من الأردن)

> يُقمّع حماة المشروع الوطني الفلسطيني ويُوقَفون ويُسجَنون ويُعتدى عليهم من شباب وشابات من أجهزة الأمن

بايدن وتداعيات الانسحاب

حسام كنفاني

لا يوفر الرئيس الأميركي جو بايدن فرصة للتأكيد على أن عهده هو امتداد لولاية الرئيس الأسبق باراك أوباما لجهة التوجه نحو الانكفاء الأميركي إلى الداخل وسحب اليد من ملفات كثيرة في العالم كانت الولايات المتحدة ضالعة فيها. ما يحدث اليوم في أفغانستان هو أحد الأدلة على هذه العودة الأميركية إلى الداخل، وهو ما يثير قلقاً في الدول الغربية التي استبشرت خيراً بالانتخابات الأميركية، ووعد بايدن بـ«عودة الولايات المتحدة». وهو وعد لم يصمد كثيراً بعدما سرع الرئيس الأميركي الانسحاب من أفغانستان، والتمهيد لفوضى ستعصف في العالم، سواء لجهة عودة طالبان إلى الحكم وما قد ينتج عنه، أو لجهة موجة اللجوء الجديدة التي ستهدد الدول الأوروبية، وهو ما بدأت هذه الدول تتحسب له في ظل سعي الكثير من الأفغان إلى الهرب من تحت حكم الحركة الإسلامية.

عاش العالم هذا الانكفاء وتداعياته في عهد أوباما، بعدما تم فتح المجال أمام إيران لزيادة نفوذها في المنطقة بعد إبرام الاتفاق النووي، وها هو اليوم يفتح مجالاً أخر أمام طالبان لزيادة النفوذ، بداية من أفغانستان، وهو ما سيمتد لاحقاً عبر الحدود، وخصوصاً في باكستان التي لم تكن سابقاً بعيدة كلياً عن طالبان، سواء سياسياً أواستخباراتيا أو شعبياً. هذا إضافة إلى الصراعات التي بدأت ملامحها في الظهور في الداخل الأفغاني، وهي كانت معلومة للإدارة الأميركية واستخباراتها، ولن تكون تداعياتها محصورة في أفغانستان، بل ستتمدد إلى المحيط، وربما الدول الأوروبية.

الانفجار الأخير الذي شهده مطار كابول قبل أيام هو مؤشر على هذا الصراع وطبيعته في المرحلة المقبلة بين «طالبان» و«داعش». فأفغانستان ستكون نقطة إضافية جاذبة لحالات «الجهاديين» الباحثين عن مناطق صراع، كما كان الحال في سورية والعراق وليبيا وغيرها من المناطق التي انتعشت فيها الحركات المتطرفة، وكان لها امتداداتها لاحقاً عالمياً.

هذه التداعيات بدأت الآن تدور في رأس الإدارة الأميركية، خصوصاً مع الانتقادات التي تلقت جو بايدن، لجهة التسرع في الانسحاب قبل ترتيب الأمور على الأرض، والتنسيق مع الحلفاء، وهو ما خلق فوضى الإجلاء التي تحدث الآن، والتي استغلها تنظيم «داعش» في التفجير الذي أودى بحياة أكثر من 100 شخص، بينهم أميركيون. ولعل الغارات الأخيرة للقوات الأميركية على مواقع «داعش» هي محاولة من الإدارة للإشارة إلى أنها لا تزال ضالعة في الوضع على الأرض. لكن هذا الأمر قد لا يطول، وخصوصاً أن بايدن لا يزال مصراً على إكمال الانسحاب في موعده في الحادي والثلاثين من أغسطس/آب الحالي. بات واضحاً أن أفغانستان خربت على بايدن بدايته الرئاسية وبدأت تداعيات قرار الانسحاب في الظهور في استطلاعات الرأي مع تراجع التأييد للرئيس. كذلك الأمر بالنسبة إلى تأييد القرار. فرغم أن الانسحاب من أفغانستان كان مطلباً شعبياً أميركياً، وحتى سياسياً، إلا أن الطريقة التي حصل بها جعلت منه خطيئة للإدارة الأميركية وبات ثقلاً على بايدن بدل أن يكون في صالحه.

لا مجال حالياً للعودة عن هذا القرار، غير أن على هذه الإدارة أن تدرس خيارات لتعويض الصورة التي بدت عليها حالياً لجهة خذلانها حلفاءها، والتفاهم الضمني مع «طالبان» رغم التحذيرات التي أطلقتها الدول الغربية من هذا الأمر، وخصوصاً أنها وقفت موقف المتفرج أمام تقدم الحركة ودخولها إلى كابول. الغارات الأخيرة على «داعش» هي واحد من هذه الخيارات الممكنة لإثبات أن الولايات المتحدة ستبقى على تماس مع الوضع والحفاظ على مصالح الحلفاء، قد لا تكون هناك حاجة حقيقية للتواجد على الأرض، لكن هناك حاجة الإبقاء في الوقت نفسه على القدرة على حصر المخاطر. هذا في حال أراد بايدن تصحيح الوضع والإبقاء، على فكرة «عودة أميركا» وليس انكفاءها مجدداً.

ما وراء خلاف المغرب والجزائر

فاطمة ياسين

بعد أن نالت استقلالا سياسيا عن فرنسا (1962) بعام ونصف العام فقط، اشتبكت الجزائر في مواجهات حدودية مع المغرب، سرعان ما تحوّلت إلى حرب مباشرة على طول الحدود بين البلدين، وتركزت أكثر حول المناطق التي اكتشفت فيها النفط، فيما عرفت بحرب الرمال... منذ ذلك التاريخ، أعطت تلك الحرب القصيرة عنوانا للعلاقات بين المغرب والجزائر، والتي اتسمت بتوتر وحرب كلامية وتشهير حادّ. لم يستخدم السلاح ثانية، ولكن الإعلام والسياسة استُخدما بصورة مبالغ بها، واستمر الحال، إذ أعلن وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، يوم 24 أغسطس/ آب الجاري، قطع بلاده العلاقات مع المغرب.

اختارت الجزائر منذ الستينيات، حين كانت في أوج قوتها، وبدعم من بروباغندا الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أن تلتحق بالاتحاد السوفييتي، وتستورد بوصفها بلدا «يساريا» جميع معدّاتها العسكرية منه، بالإضافة إلى عقيدة أيديولوجية خاصة ميزت بعض البلدان العربية في ذلك الوقت. كان خيار المغرب مختلفا، فوطّد علاقته بالغرب واستورد منه أسلحته وأيديولوجيته الخاصة. وكان التعامل مع إسرائيل من وجوه الخلاف فبينما أظهرت الجزائر موقفا حادّا ضد الاحتلال، سجّل التاريخ لقاءات سرّية وعلنية لملك المغرب الراحل، الحسن الثاني، بقادة إسرائيل، وفي وقت مبكر من الصراع العربي الإسرائيلي. كما تشكل قضية الصحراء الغربية الواجهةَ الأساسية في الخلاف بين البلدين، فتستضيف الجزائر قادة جبهة بوليساريو المقاتلة، وتدعمها سياسيا، فيما تقول المغرب إن الصحراء، جزء منها... تعي الدولتان ثقلهما الديموغرافي والاقتصادي المتفوق مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى، وترغب كل منهما بلعب دور في الفضاء المغاربي بما يتناسب وحجمها، لكن كليهما يستهلكان، منذ وقت مبكّر، طاقاتهما في الخلاف. وفشل اتحاد المغرب العربي في محاولة تذويب الفوارق بينهما، وقد تم إنشاؤه في العام 1985 وتجمدت أعماله في 1994، العام الذي تم فيه إغلاق الحدود البرية بين البلدين، بسبب عملية إرهابية شهدتها مراكش، وأعلن لاحقا أنها بفعل شبكة مغربية وغير محلية. ومنذ ذلك التاريخ، لم يسمع أحد عن هذا الاتحاد الذي أنشئ تحت مظلة عربية، ثم انطفأ من دون أن يُرى له منتوج سياسي واحد، وانهار على صدى تصاعد الخلاف بين البلدين.

لم تفلح تغييرات الربيع العربي الذي اجتاح المنطقة، وبدا من جارتهما تونس، في زحزحة هذا الخلاف قيد أنملة. وقد شمل التغيير بلدين أساسيين في المنطقة، ودخل إلى الجزائر متأخرا، لكن نظام عبد العزيز بوتفليقة حافظ على تماسكه سنوات إلى أن نجح ثوار الجزائر في إزاحته، فجاء عبد المجيد تبون الذي رفع نبرة الانتقادات الجزائرية للمغرب، وتابع سياسة إغلاق الحدود البرية، ما جعل الحرب الباردة بين البلدين تحافظ على وتيرتها. ولم يتح التغيير السياسي في الجزائر مناخا تفاوضيا جديدا، أو انزياحا في المواقف التقليدية التي تحافظ على تراثها منذ الاستقلال.

يبحث البلدان عن أدوار إقليمية، وهذه العقيدة تبدو أساسية في سياستيهما، وهو ما يقف حاجزا أمام أي محاولةٍ للاختراق، فالخلاف يشكل بنيةً جوهريةً في سياستي البلدين، ما يعني أن المشكلات الراهنة بينهما مرشّحة للبقاء ولمزيد من الترسخ، وقضية الصحراء من مظاهر هذا الصراع. يدرك البلدان بوضوح أن الخلاف لا يمكن أن يحل بالطرق العسكرية

أفغانستان وظاهرة التنكّر الوطني

راتب شعبو

لا يخرج ما حدث ويحدث في أفغانستان عن المشاهد المتكرّرة التي يواظب تاريخ منطقتنا خلال العقدين المنصرمين على عرضها، في انزياح عمّا نحمله في رؤوسنا من تصوّرات عن حركات التحرّر الوطني. يقول هذا التاريخ، على نحو ثابت، إن القضايا الوطنية، المحقّة سياسياً وقانونياً، تتولاها، في بلداننا المتعثرة وطنياً، قوى غير وطنية، أي قوى تقوم على عصبيات غير وطنية، ما يزري بها (القضية الوطنية) ويحطّها إلى مستوى ذريعة أو وسيلة لقوى تعمل في المحصلة على إفساد الوطنية إلى حدود الدمار الوطني. تحوز سيطرة «طالبان» على أفغانستان اليوم على ملمح وطني لم يكن لديها حين سيطرت على كابول في 1996. حينها لم تجد قبولاً حتى على المستوى الإسلامي، وقد علّقت عضوية أفغانستان في منظمة المؤتمر الإسلامي حينها، ولم نجد من يتّهم الفارّين من حكمها بأنهم بائعو أوطان كما نسمع اليوم. والسبب أن في الموضوع، هذه المرّة، قوة خارجية عظمى، بشكل انسحابها، بتأثير الأعمال القتالية لحركة طالبان، مسوغاً كافياً لقبول هذه الأخيرة والاحتفاء بسيطرتها. عندما نقول قضية وطنية نشمل في قولنا النضال ضد الوجود الاستعماري الخارجي، والوجود الأجنبي على شكل سيطرة عسكرية، أو الاستعمار الداخلي، على شكل سلطاتٍ مستبدّة تحيل أبناء الوطن إلى غرباء ناقصي حقوق، أو قل إلى «أجانب» في بلدهم. أو بقول آخر، القضية الوطنية هي قضية تحرير من احتلال أو من استبداد. ندع جانباً مفهوم الوطنية بمعنى التحرّر الاقتصادي أو التحرّر من التبعية، المفهوم الذي كان دائماً محط جدال، وبات اليوم ضعيف المعنى أو شبه خاو.

انقسام العالم إلى دولٍ بحدود سياسية متوافق عليها هو الذي جاء بهذا الاسم «الوطن» الذي ينطوي على معنى حقوقي وسياسي، وينطوي أيضاً على بعد هوياتي، بكل ما يحويه هذا البعد من شحناتٍ معنوية تتجسّد في الاعتبار العالي للنشيد الوطني والعلم الوطني... إلخ. ومن هذا الاسم تكتسب «الوطنية» صفةً لا تعلوها صفة في المضمار السياسي، لناحية التقدير والاعتبار والأثر النفسي. غير أن الحدود السياسية، أي الإطار «الرسمي»، عنصر حديث قياساً على العناصر الانتمائية التي انغلق عليها هذا الإطار، واحتواها داخله بصورة اعتباطية، غالباً، ناتجةً عن صراعات قوى وتوافقات ومؤامرات... إلخ. الحدود السياسية فرضت على عناصر الانتماء القديمة (أديان وطوائف وقوميات وأعراق وقبائل...) تقسيمات حادّة، فوجدت جماعات الانتماء هذه نفسها موزّعة بين دول. وبات على أفراد هذه الجماعات أن يجعلوا انتماءهم إلى هذه الحدود السياسية المستجدّة (الوطن)، أقوى من انتمائهم إلى جماعاتهم، سواء منها من بقي ضمن الحدود أو من رمته «الأقدار» خارجها. وكان على «الدولة الوطنية» أن تمشي بهذه العملية «الانتمائية» الجديدة إلى حدود صياغة هوية وطنية مغروسة في الوجدان، ومحترمة في العقل، ومحمية بالمصلحتين، الفردية والجماعية، إلى درجة منافسة الانتماءات الأخرى والتفوّق عليها. ولكن الدولة الوطنية فشلت في هذا، لأسبابٍ باتت موضوعاً لدراساتٍ غزيرة.

الانتماءات والجوانب المتعلقة بالهوية معقدة بطبيعتها، والدولة الوطنية المستجدّة في بلداننا وُلدت مأزومة وغريبة عن المجتمع، وتحت ضغط استعماري دائم. وإذا كانت هذه الدول قد نجحت في فرض نفسها على المجتمع، وفي الاستمرار كهياكل سياسية، فإنها فشلت في صناعة انتماء وطني يتفوّق في المصلحة والوجدان على الانتماءات القديمة، الأمر الذي حوّل «الوطن»، في الواقع، إلى محلٍّ لصراع مخفي أو معلن بين الهويات القديمة داخل مؤسسات الدولة وخارجها. الانتماءات المدنية الحديثة (أحزاب، نقابات، جمعيات) أو المؤسسات الحديثة (المدارس، الجامعات، الدولة)، لم تستطع تجاوز الانتماءات القديمة. وكان من الملامح البارزة في سياق الصراع السياسي في هذه البلدان سعي التشكيلات السياسية التي تقوم، على الرغم من حداثتها الصورية، على عصبياتٍ قديمة، وبقدر ما تسمح الظروف، إلى تمثيل «الوطنية» العامة بوصفها بوابة عبورٍ إلى سيطرة شرعية، مضمونها سيطرة هوية قديمة على بقية الهوياتٍ تحت ستار وطني. وأكثر الظروف ملاءمةً لمثل هذا التنكر الوطني (التمويه والنكران في الوقت نفسه)، هو الاحتلال الأجنبي المباشر. كما كان الحال في جنوب لبنان قبل العام 2000، أو في أفغانستان بعد 2001، أو في العراق بعد 2003. في هذه الأمثلة، تنكّرت عصبية لاوطنية في إهاب عصبية وطنية، ثم تولت المهمة الوطنية، التي هي النضال ضد الوجود الأجنبي العسكري المباشر. وبما أن رفض الاستعمار عنصر مشترك في الثقافة العامة، على الرغم من الفشل الموصوف لحركات التحرّر الوطني في مرحلة ما بعد التحرير، وعلى الرغم من التجارب التي بيّنت أن أداء مهمة التحرير لم تكن سوى بوابة لسيطرة جماعاتٍ غير وطنية، فقد حازت القوى المضادّة للأجنبي

> تحوز سيطرة «طالبان» على أفغانستان اليوم على ملمح وطني لم يكن لديها حين سيطرت على كابول في 1996

أو للمحتل (حزب الله في لبنان، طالبان في أفغانستان، قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) على اعتبار عام جرى استثماره في فرض سيطرة فئة عضوية من المجتمع، أي فرض سيطرة «لاوطنية». فكان أن استخدمت الوطنية لقتل الوطنية.

على أن الموقف شبه الغريزي من الأجنبي أو الوطنية بالتضادّ مع الآخر الأجنبي، بدأ يشهد تحولاً ملحوظاً عقب الثورات العربية التي كانت خاليةً من هذا الملمح «الوطني»، لصالح حضور البعد الديمقراطي، غير أن هذا البعد كان بدوره عرضةً للمرض نفسه، فقد تكرّرت آلية اشتغال الهويات القديمة في سياق التصدّي لسيطرة طغمةٍ على جهاز الدولة (المهمة الديمقراطية)، كما شهدنا في الثورات العربية بعد 2011، سيما الموجة الأولى، وفي سورية واليمن وليبيا، بوجه خاص. هنا أيضاً برزت أكثر من غيرها، ومع الوقت، الهويات القديمة للتصدّي للمهمة، مستفيدة من الطاقة الكامنة فيها. لكن هنا، على خلاف النضال ضد آخر أجنبي، حشدت الهويات القديمة في المجتمع على الجبهتين، وتنافست على الرداء الوطني (تمثيل المصلحة الوطنية)، كما تنافست في ساحات القتال، وانتهت إلى تمزيق هذا الرداء.

الحضور الفاعل للهويات القديمة يحيل المهمة الوطنية (العدو الخارجي) من فرصةٍ لتحقيق مزيد من الاندماج الوطني إلى فرصة لإنعاش الهويات القديمة وخلخلة الحياة الوطنية.

(كاتب سوري في فرنسا)

هل تغير الموقف الروسي من الغارات الإسرائيلية على سورية؟

عمر كوش

تكرّرت، في الآونة الأخيرة، الإعلانات الروسية عن تصدّي الدفاعات الجوية لنظام الأسد لغارات المقاتلات الإسرائيلية على مواقع في سورية، وعلى لسان وزارة الدفاع الروسية، وتضمينها إشاراتٍ غير مسبوقة عن «الاعتداءات المتواصلة على السيادة السورية» مع تعمد ذكر أنواع الصواريخ روسية الصنع التي تصدّت للمقاتلات الإسرائيلية، وإسقاط جميع صواريخها باستخدام منظومات صواريخ «بانتسير» و«بوك إم 2»، حسب الزعم الروسي.

والملاحظ أن الطرف الإسرائيلي، على المستويين السياسي والعسكري، لم تصدر عنه أي ردود فعل على البيانات الروسية، على الرغم من تكهنات وتقارير تفيد بأن روسيا بدأت تميل إلى تغيير قواعد اللعبة، وأنها ضاقت ذرعاً بالتصرفات الإسرائيلية، التي لم تعد تلتزم بإخطار موسكو مسبقاً بغاراتها وهجماتها على مواقع تابعة لإيران ومليشياتها في سورية، فيما يكرّر الساسة الإسرائيليون أن تفاهماتهم مع روسيا سارية ولم تتغير، وأنهم يحترمون قواعد اللعبة معها والخطوط الحمر بالنسبة إليها، والمتمثلة بعدم المسّ بنظام الأسد، وعدم استهداف قواته، وعدم تدخل إسرائيل لصالح الفصائل المناهضة له. وعلى الرغم من تأكيدات العسكريين الروس المتكرّرة أن الأجواء السورية مؤمّنة تحت سيطرة قواتهم ومنظوماتهم الصاروخية، وأن من الصعب جداً اختراقها، إلا أن المقاتلات الإسرائيلية شنت مئات الغارات الجوية على مواقع تابعة لإيران ومليشياتها الطائفية في مختلف أنحاء سورية، وفق تفاهمات وصفقات تمت بين الساسة والعسكريين الروس والإسرائيليين. وبناء عليها، اتبع القادة العسكريون آلية الخط الساخن المباشر بين مقرّ القوات الروسية في قاعدة حميميم في سورية وغرفة العمليات العسكرية في تل أبيب، ولم يحدُث أي احتكاك عسكري مباشر بينهما، منذ التدخل العسكري الروسي المباشر إلى جانب نظام الأسد في نهاية سبتمبر/ أيلول 2015. وبالتالي، فإنّ أي تغير في موقف روسيا من الغارات الإسرائيلية يجب أن يستند إلى متغيراتٍ جديدة تطاول العلاقة بين موسكو وتل أبيب، والأهداف الروسية من الدور الإسرائيلي في سورية الذي كان يلقى قبولاً لدى ساسة موسكو الذين كانوا يستثمرون فيه، كونه يطاول التموضع الإيراني في سورية لصالح تقوية النفوذ الروسي، وإظهاره الأقوى والأشد تأثيراً على مختلف المستويات في الملف السوري.

ليس بعيداً عن الساسة الروس اتخاذ خطوات تكتيكية مع إسرائيل، بخصوص الوضع في سورية، والإيحاء بأن التفاهم معها قد تقادم، ويحتاج إعادة النظر، لاعتبارات عدة، تمشي بهذه العملية «الانتمائية» الجديدة إلى حدود صياغة هوية وطنية مغروسة في الوجدان، ومحترمة في العقل، ومحمية بالمصلحتين، الفردية والجماعية، إلى درجة منافسة الانتماءات الأخرى والتفوّق عليها. ولكن الدولة الوطنية فشلت في هذا، لأسبابٍ باتت موضوعاً لدراساتٍ غزيرة.

الانتماءات والجوانب المتعلقة بالهوية معقدة بطبيعتها، والدولة الوطنية المستجدّة في بلداننا وُلدت مأزومة وغريبة عن المجتمع، وتحت ضغط استعماري دائم. وإذا كانت هذه الدول قد نجحت في فرض نفسها على المجتمع، وفي الاستمرار كهياكل سياسية، فإنها فشلت في صناعة انتماء وطني يتفوّق في المصلحة والوجدان على الانتماءات القديمة، الأمر الذي حوّل «الوطن»، في الواقع، إلى محلٍّ لصراع مخفي أو معلن بين الهويات القديمة داخل مؤسسات الدولة وخارجها. الانتماءات المدنية الحديثة (أحزاب، نقابات، جمعيات) أو المؤسسات الحديثة (المدارس، الجامعات، الدولة)، لم تستطع تجاوز الانتماءات القديمة. وكان من الملامح البارزة في سياق الصراع السياسي في هذه البلدان سعي التشكيلات السياسية التي تقوم، على الرغم من حداثتها الصورية، على عصبياتٍ قديمة، وبقدر ما تسمح الظروف، إلى تمثيل «الوطنية» العامة بوصفها بوابة عبورٍ إلى سيطرة شرعية، مضمونها سيطرة هوية قديمة على بقية الهوياتٍ تحت ستار وطني. وأكثر الظروف ملاءمةً لمثل هذا التنكر الوطني (التمويه والنكران في الوقت نفسه)، هو الاحتلال الأجنبي المباشر. كما كان الحال في جنوب لبنان قبل العام 2000، أو في أفغانستان بعد 2001، أو في العراق بعد 2003. في هذه الأمثلة، تنكّرت عصبية لاوطنية في إهاب عصبية وطنية، ثم تولت المهمة الوطنية، التي هي النضال ضد الوجود الأجنبي العسكري المباشر. وبما أن رفض الاستعمار عنصر مشترك في الثقافة العامة، على الرغم من الفشل الموصوف لحركات التحرّر الوطني في مرحلة ما بعد التحرير، وعلى الرغم من التجارب التي بيّنت أن أداء مهمة التحرير لم تكن سوى بوابة لسيطرة جماعاتٍ غير وطنية، فقد حازت القوى المضادّة للأجنبي

> تنقل وسائل الإعلام الإسرائيلية عن جهات أمنية وعسكرية تأكيدات على عدم تغير الموقف الروسي من الغارات

وزارة الدفاع الروسية على أن منظومات الدفاعات الجوية روسية الصنع، وحتى المتقادم منها، قادرة على التصدّي لأحدث المقاتلات الإسرائيلية أميركية الصنع. يضاف إلى ذلك أن الغارات الإسرائيلية استهدفت، في الآونة الأخيرة، مواقع في سورية فيها عسكريون روس، مثل معامل الدفاع في حلب ومركز البحوث العلمية في دمشق، الأمر الذي يحمل مخاطر على حياتهم، رغم أن الروس كان يخلونها قبل وقوع الغارات الإسرائيلية. ولعلّ الأهم من ذلك أن روسيا تريد أن تستثمر ما صرفته عسكرياً في سورية أو للمحتل (حزب الله في لبنان، طالبان في أفغانستان، قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) على اعتبار عام جرى استثماره في فرض سيطرة فئة عضوية من المجتمع، أي فرض سيطرة «لاوطنية». فكان أن استخدمت الوطنية لقتل الوطنية.

على أن الموقف شبه الغريزي من الأجنبي أو الوطنية بالتضادّ مع الآخر الأجنبي، بدأ يشهد تحولاً ملحوظاً عقب الثورات العربية التي كانت خاليةً من هذا الملمح «الوطني»، لصالح حضور البعد الديمقراطي، غير أن هذا البعد كان بدوره عرضةً للمرض نفسه، فقد تكرّرت آلية اشتغال الهويات القديمة في سياق التصدّي لسيطرة طغمةٍ على جهاز الدولة (المهمة الديمقراطية)، كما شهدنا في الثورات العربية بعد 2011، سيما الموجة الأولى، وفي سورية واليمن وليبيا، بوجه خاص. هنا أيضاً برزت أكثر من غيرها، ومع الوقت، الهويات القديمة للتصدّي للمهمة، مستفيدة من الطاقة الكامنة فيها. لكن هنا، على خلاف النضال ضد آخر أجنبي، حشدت الهويات القديمة في المجتمع على الجبهتين، وتنافست على الرداء الوطني (تمثيل المصلحة الوطنية)، كما تنافست في ساحات القتال، وانتهت إلى تمزيق هذا الرداء.

الحضور الفاعل للهويات القديمة يحيل المهمة الوطنية (العدو الخارجي) من فرصةٍ لتحقيق مزيد من الاندماج الوطني إلى فرصة لإنعاش الهويات القديمة وخلخلة الحياة الوطنية.

(كاتب سوري في فرنسا)

التحريض الإعلامي بين تونس وليبيا

سمير حمدي

بالتوازي مع الأزمة السياسية المستمرة، في ظل حالة من الانغلاق وانعدام وضوح الرؤية السياسية للمرحلة المقبلة، تستمر حالة التحريض الإعلامي في تونس، سواء من خلال وسائل إعلام محلية أو على مواقع التواصل، حيث تختلط الشائعات مع الأكاذيب، مستفيدة من غموض الوضع، وتدور في غالبها حول مطاردة رموز الفساد المفترضين، أو الموقف من شخصيات حزبية أو سياسية مثيرة للجدل، على الرغم من أن ما يحصل فعليا على الأرض منفصل تماما عما تشيعه مواقع التواصل، وما تنشره الصحافة الصفراء. غير أنه لا يمكن نفي التأثير السلبي لحالة التحريض الإعلامي المتزايد، وما تحقن به الشارع من التوتر والدفع نحو الانقسام المجتمعي.

تجاوزت حالة التحريض الإعلامي، في الأيام الماضية، الوضع الداخلي لتثير أزماتٍ مع دول خارجية، من خلال إشاعات مستفزّة، جديدها الحديث عن وجود مائة إرهابي تونسي في قاعدة الوطية الليبية، تحت إشراف قيادات تركية مفترضة، تستعد لمهاجمة التراب التونسي، وهدفها الأساسي إثارة الفوضى وقلب نظام الحكم، وانخرطت وسائل إعلام رسمية في استضافة أشخاص، تحت مسمى محللين سياسيين، للاستفاضة في الحديث عن هذا الخطر المحتمل. وقد أثارت حالة التحريض ضد الجوار الليبي، وفي ظل استمرار إغلاق الحدود المشتركة، رد فعل رسميا من حكومة الوحدة الوطنية الليبية، حيث وصل وفد وزاري ليبي رفيع، وأجرى محادثات في العاصمة تونس، وانتهى اللقاء بالاتفاق على الخطوات الممكنة بخصوص فتح المعابر. ونفى الطرفان بشكل قطعي كل ما راج بخصوص وجود مجموعات إرهابية مفترضة تخطط لمهاجمة تونس انطلاقا من ليبيا، وقال وزير الخارجية التونسي إن ما يُقال في هذا الصدد «مجرّد معلومات فيسبوكية».

ربما يكون قد تم تطويق أثر هذه الشائعات من الأطراف الرسمية في طرابلس وتونس، غير أن هذا لا ينفي استمرار التأثير السلبي لحالة التحريض الإعلامي المستمر، والتي تتغذّى من وجود دعايات متوازية في كلا البلدين، فلا يمكن إنكار وجود أطراف ليبية، وتحديدا المحسوبة على مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، تساهم في تغذية الشائعات المنتشرة في تونس، ومنها تصريحات النائب الليبي، علي التكبالي، الذي تكلم عن وجود مخطط إرهابي ترعاه جهات رسمية ليبية لاستهداف تونس واغتيال رئيس الدولة، وهي تصريحاتٌ تندرج ضمن تصفية حسابات سياسية داخلية في ليبيا. وسرعان ما تم تلقّف هذه التصريحات لدى جهات إعلامية في تونس لتحولها إلى قضية الساعة، حتى بعد صدور التصريحات الرسمية بين الطرفين، الليبي والتونسي وتأكيدات وزيري الخارجية في البلدين على أن جوهر الخلاف يتعلق بضرورة التنسيق في مسألة إغلاق المعابر الحدودية وفتحها. أما التهديد الإرهابي لتونس فإن من العبث تصديق أن حكومة الوحدة الوطنية الليبية التي تسعى إلى إنجاح فترة حكمها الانتقالي تسمح بوجود ما يهدّد تونس، فضلا عن أن كل الحدود الليبية هي في الواقع تحت الرقابة الدولية لقوى كبرى، في مقدمتها الولايات المتحدة.

استمرار التحريض الإعلامي، ومحاولة تخليق الأزمات مع دول الجوار، سلوك دعائي فجّ لتوجيه الأنظار بعيداً عن الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، وأن الأزمات الداخلية التي تعيشها تونس وليبيا هي في النهاية شأن خاص، لا يمكن تجاوزه إلا

> العلاقات بين تونس وليبيا ينبغي أن تكون فوق الحسابات المحلية الضيقة

بتوافقات وطنية وحلول داخلية. ومن الخطأ السعي إلى توظيف دول الجوار أداة لتصفية حسابات داخلية، أو تصدير أزمات محلية عبر تدويلها، خصوصا أنّ كلا البلدين يعيشان على وقع أزمات سياسية تقتضي معالجة هادئة ورصينة، بعيدا عن خطابات التحريض والتوتير والتأزيم. وينبغي أن يلاحظ في هذا السياق الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام ومواقع مدفوعة الثمن على منصّات التواصل الاجتماعي، من أجل مزيد الدفع نحو الفوضى السياسية والانقسام المجتمعي، بينما كان المفترض أن تكون الأزمات مدخلا إلى مزيد الوحدة والتضامن الوطني. والأكيد أن ما تقوم به هذه الأدوات الدعائية من صحف وقنوات ومواقع إلكترونية ليس من قبيل العمل الإعلامي المهني، وهو بالتأكيد ليس أمرا عفويا، وإنما يندرج ضمن توجّه واسع، يسعى إلى نسف الاستقرار في المنطقة، ودفعها إلى المجهول، والسعي إلى إعادتها إلى مربع الاستبداد والعنف والفوضى الاجتماعية وهو ما يدعو إلى مزيد الحذر والانتباه خصوصاً لدى الجمهور العام وهو المستهدف دائما بمثل هذا الضخ الإعلامي المستمر.

العلاقات بين تونس وليبيا ينبغي أن تكون فوق الحسابات المحلية الضيقة، ولا تكون مجالا لتصدير أزمات سياسية داخلية، لأن العلاقة بين الشعبين مستمرة، بغض النظر عن الأنظمة التي تحكم البلدين وما تقوم به بعض وسائل الإعلام التي تقف وراءها قوى إقليمية ذات توجهات معادية لشعوب المنطقة لا يخدم مصالح الدولتين، بقدر ما يمثل أداة مشبوهة لإشاعة مزيد من بؤر الفوضى والتوتر.

(كاتب تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads